التناقض الصحي بين التكلفة والفعالية

الدكتور لويس حبيقة
خبير اقتصادي

ليس صحيحا أنه كلما ارتفع الانفاق تحسن الاداء وتطورت المؤشرات في الصحة وغيرها. تكلفة الصحة باهظة بسبب ارتفاع تكلفة الاستشفاء والطبابة وكافة أنواع المعالجات المخبرية التي تتطلب قدرات تقنية متقدمة في الآليات والجهاز البشري وغيرها. حتى في الدول التي عرفت نموا قويا، لم تتقدم المؤشرات الصحية بالوتيرة نفسها لأن الصحة ليست موضوعا اقتصاديا فقط بل انسانيا واجتماعيا أيضا. تحديات الصحة كبيرة وخطيرة ومن لا يواجهها يسيء الى مجتمعاته من كل النواحي حتى الاقتصادية منها. لتقوية الأنظمة الصحية، على الحكومات التحرك في اتجاهات ثلاثة أي تحسين المؤشرات، اعتماد مصادر التمويل المناسبة في التكلفة والأمد، وتطوير المؤسسات المعنية من مستشفيات ومختبرات وجامعات ومؤسسات عامة معنية بالرقابة والاجراءات ونوعية الاداء. النظام الصحي الفاعل هو الذي يستطيع المواطن الاستفادة منه أي ذو تكلفة مقبولة، أي يكون فاعلا ويقدم خدمات بنوعية مرتفعة. هنالك دول قليلة تنعم برؤية صحية متكاملة تربح المواطن ولا ترهق الموازنات. الجميع يتكلم عن الأنظمة الصحية الكندية والبريطانية والكوبية كمضرب مثل للأنظمة الفاعلة ذات التكلفة المتوازنة.

من المفروض أن تسعى كل دولة الى تحسين مستوى المؤشرات الصحية، حماية الأفراد والعائلات في وجه التكلفة العالية للخدمات الصحية والاستشفائية والمخبرية والسعي الدائم الى تحقيق فعالية الانفاق بحيث لا تهدر الأموال أو تنفق على قطاعات أخرى أقل أهمية تسمح للفساد بالانتشار بشكل مضر. كل منطقة تعاني من انتشار أمراض معينة تبعا لطبيعة الأرض والمناخ والأوضاع الصحية وطرق المعالجة وغيرها. في دول أوروبا الشرقية ووسط أسيا مثلا، تنتشر أمراض القلب غير المعدية لكنها قاتلة للشخص اذا لم تتم معالجتها في الوقت المناسب. تكلفة عمليات القلب مرتفعة، فمن يدفع القطاع الخاص أم الدولة؟ هنالك ملايين من الناس غير مضمونين، وبالتالي يموتون قبل اجراء العمليات المتخصصة. الموازنات العامة لا تكفي لمعالجة مشاكل السكان الصحية خصوصا في وقت تعاني الدول من العجز المالي وتراكم الدين العام. لا ينجح القضاء على أمراض القلب فقط من العمليات الجراحية والمعالجات الطبية بل يجب الذهاب الى مصدر المشكلة أي تفشي التدخين واستهلاك المشروبات الروحية بكميات مضرة. مواجهة واقع الضغط المرتفع والكوليسترول عبر الغذاء والرياضة كما الأدوية تساهم من دون شك في تخفيف حوادث أمراض القلب.

تعاني أفريقيا من أمراض متعددة تنتشر بسهولة وسرعة كالملاريا والسل والسيدا وهي تتحكم بحياة المواطنين وانتاجيتهم وعمرهم المرتقب. ٩٩٪ من حالات الموت من هذه الأمراض تحصل في الدول الفقيرة. ضعف القوة الشرائية كما حجم الموازنات العامة المتواضع يجعلان من مهمة القضاء على هذه الأمراض صعبة جدا. في المنطقة العربية تعاني المجتمعات من أمراض مختلفة آخرها السمنة بسبب المأكولات الجيدة وعدم التنبه الى مساوئ الافراط في الطعام وعدم اللجوء الى النشاطات الرياضية لحرق بعض السمنة الضاغطة على القلب والحيوية، لذا ترتفع تكلفة الاستشفاء دون أن تتحسن المؤشرات. تحتاج المنطقة العربية كما غيرها الى حملات توعية كي يقدّر المواطن خطر السمنة المفرطة التي تعجل في الموت والأمراض السريرية. في كل حال تضرب السمنة انتاجية العمل وبالتالي تخفض نسب وفرص النمو كما التنمية المستدامة.

بالاضافة الى أمراض القلب، هنالك سببان آخران كبيران لحوادث الموت في أوروبا وأسيا الوسطى هي ارتفاع نسبة وفيات الأطفال أي الموت قبل ال ٢٨ يوماً من العمر بالاضافة الى حوادث السير الناجمة أصلا عن سوء استهلاك الكحول والقيادة بسرعة مرتفعة. تبقى الوقاية أفضل من العلاج بحيث يثقف المواطن بشأن مخاطر القيادة تحت تأثير المشروبات وعدم الاهتمام بالرياضة التي تبقى الدواء الأفعل لمحاربة الكوليستيرول. جميع الدول اليوم تسعى الى محاربة استهلاك التبغ لكن المواطنين يتجاهلون النصائح في العديد من الأحيان رغم الضرائب المرتفعة المطبقة على استهلاكها. المدمن لا يخشى الضرائب وهو مستعد بالتضحية بأمورأهم كي يبقي على استهلاكه المضر. الادمان على الكحول أو المخدرات أو الدخان أوغيرها تقيّد حرية الانسان الذي يصبح عبدا لها تسيره في حياته وتعجل في مماته وتسيء الى مستوى معيشة العائلة التي تنسخ أحيانا هذه العادات. انتقال الادمان من الأهل الى الأولاد ليس استثنائيا بل يحصل في كل المجتمعات بسبب الجو العائلي والعلاقات داخل المنزل وما يراه الأولاد في حياة أهلهم فيحاولون نسخها بكل تفاصيلها.

تمويل المعالجة الصحية يأتي من مصادر قليلة منها الضمان الصحي العام وشركات التأمين الخاصة التي أصبحت مكلفة في أسعارها ومعقدة في شروطها. هذا بالاضافة الى التمويل المباشر من المواطن الذي يشتري أدويته ويدفع فاتورة المعالجة الطبية والأدوية وأحيانا الاستشفاء والتحاليل المخبرية. في الدول الصناعية تكلف الصحة حوالي ١٧٪ من مجموع الانفاق العام مقارنة فقط ب ٨٪ لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا يعني أن العائلات والأفراد في المنطقة العربية يغطون ٤٠٪ من مجموع الانفاق الصحي مقارنة ب ١٤٪ في الدول الصناعية. ينتج عن هذه الحالة عدم قدرة العائلات العربية على الحصول على المعالجات الصحية المناسبة أو تأجيلها بسبب ارتفاع التكلفة. أيهما أفضل النظام الغربي أو العربي؟ في المبدأ سيقع الثقل اما على الموازنة العامة والعجز والدين العام أو على موازنات الأفراد المتواضعة فيرهقها. أيهما نفضل؟ أيهما أفضل لتحسين مستوى المؤشرات الوطنية الصحية العامة؟ في رأينا من الخطأ تحميل المواطن جزأ كبيرا، الا أن عليه أن يتحمل الجزء الأدنى كي لا يهدر الانفاق على معالجات غير ضرورية.

في سنة ٢٠١١، أنفقت الولايات المتحدة ٢,٧ ألف مليار دولار على الصحة أو ١٨٪ من الناتج دون أن يحصل الأميركيون على تغطية صحية مناسبة وفاعلة. يبقي ملايين المواطنين من دون تأمين. كانت حصة الحكومة النصف، مما يدفعها الى التقصير في ميادين أخرى مهمة كالتعليم والبنية التحتية. هذا هو سبب وضع الرئيس أوباما برنامجه الصحي الذي يهدف الى تخفيف الانفاق العام مع رفع الفعالية، اذ أن التضحية بالأخيرة مضرة. من أهم ركائز برنامج أوباما الفرض على الشركات التي تشغل ٥٠ عاملا وما فوق ل ٣٠ ساعة في الأسبوع أن تؤمن لهم التغطية الصحية بدءا من سنة ٢٠١٤. أما الشركات المخالفة، فتغرم ب ألفي دولار عن كل موظف غير مضمون. لا يمكن أن يكون برنامج أوباما أسواء من الواقع الحالي.

هنالك وقائع مهمة تفسر العلاقة بين البحوث والنتائج. في الدول الصناعية لم ترتفع المؤشرات الصحية بفضل التقدم التكنولوجي بل بفضل تحسن التغذية وارتفاع الدخل الفردي وتحسن نوعية مياه الشرب كما الشبكات الصحية في امتدادها وفعاليتها. يقول الاقتصادي «فوغيل» ان نصف الانخفاض في نسبة الوفيات البريطانية و ٧٠٪ من الانخفاض في النسبة في أميركا حصلت في وقت لم تكن الأدوية فيها متطورة. أما في الدول النامية هنالك تأثير أكبر للأدوية ودورها في معالجة الحاجات الصحية. لكن المشكلة تكمن في أن الشركات غير مهتمة بتطوير الأدوية التي تهم فقط هي الدول الفقيرة بسبب ضعف قدرتها الشرائية. لذا على الدول النامية أن تعدل هيكليات موازناتها عبر تخفيف الأجور والانفاق الجاري وتعزيز الانفاق على الأدوية والتطعيم الوقائي والقيام بالزيارات الطبية الى المدارس وتحسين الاداء الصحي عبر تسريع الوصول اليه كما تطبيق المعالجات المناسبة. تبقى مهمة اشراف الدولة على جودة الأدوية والسلع الغذائية ضرورية لغياب البديل شرط تطبيق العقاب الصارم في وجه المخالفين.